فهؤلاء الأئمة بعد رسول الله ﷺ ، وخلافتهم خلافة النبوة»[1] ، ثم ذكر الإمام أبو الحسن الأشعري الأدلة في إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ثم بين إمامة الفاروق وإمامة عثمان وإمامة علي رضي الله عنه ، وقال: «هؤلاء الأئمة الأربعة المجمع على عدالتهم وفضلهم رضي الله عنهم» ثم قال: «فأما ما جرى بين علي والزبير وعائشة رضي الله عنهم فإنما كان على تأويل واجتهاد ، وعليّ الإمام ، وكلهم من أهل الاجتهاد ، وقد شهد لهم النبي ﷺ بالجنة والشهادة ، فدل على أنهم كلهم كانوا على حق في اجتهادهم ، كذلك ما جرى بين علي ومعاوية رضي الله عنهما كان على تأويل واجتهاد ، وكل الصحابة مأمونون غير متهمين في الدين ، وقد أثنى الله ورسوله على جميعهم ، وتعبدنا بتوقيرهم وتعظيمهم وموالاتهم والتبرؤ من كل من ينقص أحداً منهم رضي الله عنهم جميعهم[2]. واتفق أهل السنة والجماعة أنه لم تثبت الوصاية بالخلافة بعد رسول الله ﷺ لأحد ، والأمر شورى بين المسلمين.

ثالثاً ـ طرق البحث عند الأشعرية:

اعتمد الأشعرية في البحث عن العقائد على محورين:

١ ـ مسلك النقل: بما ثبت في القرآن الكريم والحديث الشريف عن أوصاف الله تعالى ورسله واليوم الآخر ، والإقرار بالملائكة والحساب والعقاب والثواب ، وبالجنة والنار ، ويعتمدون على ظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه مع تنزيه الله تعالى عن الشبيه والنظير ، وإثبات جميع الصفات لله تعالى التي أثبتها لنفسه ، مع الجزم واليقين إنها ليست كصفات المخلوقين ، وإن اتفقت التسمية أحياناً ، لقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ

---

(١) الإبانة ص ٢٤.

(٢) الإبانة ص ١٨٥ ـ ١٨٩ ، ١٩٠ ـ ١٩١ ، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٥٢ ، وما بعدها طبع دار البيان.

كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] ، وهذا ما يصرح به الأشعرية في كتبهم ، ويصرح به إمامهم أبو الحسن الأشعري في النصوص السابقة التي نقلناها عنه في العقيدة والإيمان ، والصفات ، زيادة الإيمان ونقصه.

وإن كثيراً من حجج الأشعرية تقوم على تفسير القرآن والحديث ، ولذلك ينظر إلى منهجهم في التدليل في هذه الناحية بأنه يشبه منهج السلف واتباع الإمام أحمد بن حنبل المحافظين ، وهو ما نصّ عليه الإمام أبو الحسن الأشعري حرفياً[1].

٢ ـ **مسلك العقل**: اعتمدت الأشعرية على العقل ، واتجهت إلى الاحتجاج بالأدلة العقلية والبراهين المنطقية لتؤكد بها الاستدلال على ما جاء في القرآن والسنة ، فتستدل بالعقل والمنطق لتعضد بهما النص والنقل ، وهو **مسلك** الإمام أبي الحسن الأشعري الذي لا يتخذ العقل حاكماً على النصوص ليؤولها كما يفعل المعتزلة ، بل يتخذ العقل خادماً لظواهر النصوص يؤيدها ، وكان الأشعري بارعاً بالاستدلال العقلي ، ورضي به مسلكاً ما دام خاضعاً لسلطان النصوص.

ويرجع السبب لاعتماد الأشعري على العقل لعدة أمور ، وهي:

١ ـ أن الأشعري كان معتزلياً ، وتخرج من مدارسهم ، وتمرس في طريقة الاستدلال العقلي منهم ، وأن المبادىء الفلسفية والعقلية والمنطقية قد شاعت وانتشرت ، واستخدمتها مختلف الفرق والمذاهب في النيل من الدين ، والتشكيك في العقيدة ، والهجوم على الإسلام وإثارة الشبه بين الناس.

---

(١) الإبانة ص ١٧ وما بعدها ، العقيدة الإسلامية ص ٧٤ وما بعدها ، تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٩٧.

٢ ـ أن الأشعري والأشعرية وقفت في وجه الملاحدة والباطنية للرد عليهم ، وكشف ضلالهم ، والسعي على تحذير أتباعهم منهم ، وإبعاد الناس عنهم ، وهؤلاء لا يقنعون بالنقل والنص ، بل يحتاجون إلى الأقيسة المنطقية والأدلة العقلية .

٣ ـ أن الأشعري تصدى للرد على المعتزلة وآرائهم وانحرافاتهم ومغالاتهم ، وقد بسطوا آراءهم على الساحة السياسية والعلمية ، فاستخدم سلاحهم لقطع شبهاتهم ، وتفنيد حججهم .

ولم يكن الأشعري أول من استعان بالعقل للدفاع عن مذهب أهل السنة ، وسبقه غيره لذلك كالحارث المحاسبي وغيره ، ولكن الأشعري كان على علم وثيق مفصل بآراء المعتزلة واستعان بالعقل وعلم الكلام بطريقة تقبلها فريق كبير من أهل السنة والعلماء والفقهاء ، فاعتبر أول من استعمل طريقة المتكلمين في البحث والمناظرة والاستدلال العقلي لنصرة مذهبهم ، ثم تأكد مسلك العقل ومقدماته عند الأشعرية على يد أتباعه كالباقلاني والجويني ، والرد على الفلاسفة من الغزالي[١] .

ويظهر مسلك الأشعري بالاعتماد على النظر والعقل في مناظراته مع أبي علي الجُبَّائي وغيره من المعتزلة والقدرية والجهمية والحشوية ، معتمداً على المنطق والعقل ، والقياس والتعليل ، والنظر والاجتهاد[٢] .

واعتمد الماتريدية على مسلك العقل في العقائد أيضاً ، مع اختلاف بسيط بأن الأشعري يقدم النص على العقل ، ولا يقيم السلطان العقل

---

(١) انظر العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر ص ٧٩ تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٢٠٠ مقالات الإسلامية ص/يد .

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣٥٦ للاطلاع على هذه المناظرات ، وانظر أيضاً كتاب الإبانة ، وكتاب مقالات الإسلاميين لوضع اليد على المسلك العقلي ، والأسلوب الجدلي عند الأشعري .

الاجتهادي وزناً أمام النصوص ، وإن كانت واردة عن طريق الآحاد ، أما أبو منصور الماتريدي فكان يقيم لأحكام العقل وزناً أكثر من ذلك ، ويسعى للتوفيق ما أمكن بين العقل والنقل؛ ولذلك لا يوجد اختلاف جوهري في المعتقدات الأساسية عند الأشعرية والماتريدية ، لأنهما منهجان إلى مذهب واحد ، وهدف واحد ، وهو تثبيت العقيدة الإسلامية الصحيحة ، والدفاع عن مذهب أهل السنة والجماعة ، والوقوف ضد هجمات المبتدعة وأوهامهم ، ولكن اختارت الأشعرية المسلك الوسط في الآراء الفلسفية التي تتصل بالقرآن ، وبذلك تتفق الأشعرية مع الفقهاء والمحدثين في الأمور التي وردت فيها نصوص في القرآن والسنة[1] .

رابعاً: الخلاف بين الأشعرية والماتريدية:

يقرر الأشعرية والماتريدية عقيدة الإسلام والمسلمين من القرآن الكريم والسنة الشريفة ، وعرفوا باسم أهل السنة والجماعة ، ويتفقان مع سائر المذاهب على الأصول الاعتقادية ، وأركان الإيمان ، ويلتقي الجميع في معظم جزئيات العقيدة وفروعها ، ولكن حصل اختلاف بسيط في بعض جزئيات العقيدة ، وينحصر في الفروع ، كما حصل هذا الاختلاف في مذهب الأشعرية أنفسهم ، ومذهب الماتريدية بين علمائهم ، ومع المذاهب الأخرى أيضاً ، وكثيراً ما يكون الاختلاف لفظياً ، وشكلياً ، واصطلاحياً ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، وبعضه من المقدمات المنطقية والعقلية ، أو في تفسير الصفات الإلهية للوقوف عند النص عليها ، أو لمحاولة تأويلها لتنزيه الله تعالى عن التجسيم ، أو التشبيه بصفات خلقه .

ومذهب الأشاعرة يطلق غالباً على رأيي الأشعرية والماتريدية معاً ،

---

(١) انظر: العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر ص ٨٠ ، تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٩٧ .